

امتحان مقياس التعاون الدولي والتنمية المستدامة

السؤال الإجابري: (10 نقاط)

تحدث عن دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة.

الاسئلة الاختيارية: أجب عن سؤال واحد على (الخيار 10 نقاط)

1. لم تعد الدولة الفاعل الوحيد؛ بل أصبح للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية دور محوري. حلل كيف يمكن "للمسؤولية الاجتماعية للشركات" أن تسد الفجوة التي تتركها الدولة في تقديم الخدمات العامة، وما هي مخاطر "خصخصة التنمية"؟
2. يتطلب تحقيق أجندة 2030 ما يسمى بـ "توطين أهداف التنمية المستدامة". ناقش المعوقات البيروقراطية والمالية التي تحول دون دمج هذه الأهداف العالمية في الخطط الوطنية للدول، خاصة في ظل "تضارب المصالح" بين الأهداف الاقتصادية قصيرة المدى والاستدامة طويلة المدى.
3. "يخلق التعاون الثنائي أحيانا علاقات تبعية بين الدول المانحة والمتلقية". حلل هذه العبارة في ضوء مفهوم "نقل المعرفة والتكنولوجيا"، وكيف يمكن للتعاون الدولي أن يتحول من أداة للهيمنة إلى شراكة حقيقية تساهم في بناء "القدرات المؤسسية المحلية"؟

أستاذ المقياس:

نبيل بوبية

أولاً: إجابة السؤال الإجباري: (10 نقاط)

دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال (ICT) في التعاون الدولي لمجال التنمية المستدامة.

مقدمة:

تعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال المحرك الأساسي للعولمة وأداة استراتيجية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث تعمل كمسرّع لتبادل المعرفة وتنسيق الجهود الدولية. العناصر الأساسية للإجابة:

1. تسهيل تدفق المعلومات وتبادل الخبرات: تتيح التكنولوجيا للدول والمنظمات الدولية مشاركة البيانات الضخمة حول المناخ، الفقر، والأوبئة، مما يساعد في اتخاذ قرارات مبنية على أدلة علمية في إطار التعاون متعدد الأطراف.

2. تعزيز الشفافية والرقابة: تساعد الوسائل الرقمية في تتبع تدفقات المعونات الدولية وضمان وصولها إلى المشاريع المستهدفة، مما يقلل من الفساد الإداري ويزيد من ثقة المانحين.

3. دعم الابتكار والتحول الأخضر: من خلال التكنولوجيا، يتم نقل تقنيات الطاقة المتجددة والزراعة الذكية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهو ما يسمى بـ "نقل التكنولوجيا".

4. تجسير الفجوة الرقمية: التعاون الدولي في هذا المجال يهدف إلى تقليل الفجوة بين "الشمال الرقمي" و"الجنوب الرقمي"، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

5. التنسيق في الأزمات: لعبت التكنولوجيا دوراً حيوياً في إدارة الأزمات العالمية (مثل جائحة كورونا) من خلال التعليم والعمل عن بعد، وتنسيق الجهود الصحية الدولية.

خاتمة: التكنولوجيا ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة تمكينية تتطلب إطاراً قانونياً وأخلاقياً دولياً لضمان استخدامها العادل في خدمة الاستدامة.

ثانيا: إجابة الأسئلة الاختيارية (اخترسؤالا واحدا - 10 نقاط)

إجابة السؤال الأول: الفواعل غير الحكومية والمسؤولية الاجتماعية. (10 نقاط)

- تحليل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR):
 - سد الفجوة: في ظل تراجع دور "الدولة الحارسة" وانخفاض ميزانيات القطاع العام، تساهم الشركات الكبرى عبر المسؤولية الاجتماعية في تمويل التعليم، الصحة، وحماية البيئة كجزء من رد الجميل للمجتمع الذي تعمل فيه.
 - الاستثمار المستدام: تحول الشركات من منطق "الربح السريع" إلى "الاستدامة" يساهم في خلق فرص عمل وحماية الموارد الطبيعية المحلية.
- مخاطر "خصخصة التنمية":
 - تغليب الربح: خطر توجيه المشاريع التنموية نحو المناطق التي تخدم مصالح الشركة فقط، وتهمل المناطق النائية غير المربحة.
 - إضعاف سيادة الدولة: قد يؤدي الاعتماد الكلي على الشركات والمنظمات غير الحكومية إلى إضعاف هيبة المؤسسات الرسمية وتخلي الدولة عن مسؤولياتها الأساسية.
 - الصور الذهنية: استخدام التنمية كأداة تسويقية فقط دون إحداث تغيير حقيقي على الأرض.

إجابة السؤال الثاني: توطين أهداف التنمية المستدامة وتحدياتها. (10 نقاط)

- مفهوم التوطين: هو عملية مواءمة الأهداف العالمية (17 هدفا) مع القوانين والخطط الوطنية والخصوصيات المحلية لكل دولة.
- المعوقات البيروقراطية: غياب التنسيق بين الوزارات (العمل في جزر معزولة)، مركزية القرار، ونقص الكفاءات المدربة على إدارة مشاريع الاستدامة.
- المعوقات المالية: الفجوة التمويلية الضخمة في الدول النامية، وعبء الديون الخارجية الذي يستنزف الموارد المخصصة للاستثمار في البنية التحتية الخضراء.
- تضارب المصالح: التحدي الأكبر هو الصراع بين "النمو الاقتصادي اللحظي" (الذي قد يعتمد على صناعات ملوثة) وبين "الاستدامة" (التي تتطلب استثمارات مكلفة ونتائجها بعيدة المدى). يتطلب ذلك إرادة سياسية لتحويل الاقتصاد نحو "الاقتصاد الأخضر".

إجابة السؤال الثالث: التعاون الثنائي وإشكالية التبعية. (10 نقاط)

- تحليل التبعية في التعاون الثنائي: غالبا ما يرتبط التعاون بين دولتين (مانحة ومتلقية) بشروط سياسية أو اقتصادية (مثل شراء سلع الدولة المانحة)، مما يحول التعاون إلى أداة لتعزيز نفوذ القوى الكبرى.
- نقل المعرفة والتكنولوجيا: تكمن الإشكالية في أن بعض الدول المانحة تنقل "المنتج" لا "المعرفة"، مما يجعل الدولة النامية في حالة استهلاك دائم للتكنولوجيا دون القدرة على إنتاجها أو صيانتها محليا.
- التحول نحو "الشراكة الحقيقية":
 - بناء القدرات المحلية: يجب أن يركز التعاون على تدريب الكوادر الوطنية (Human Capital) وليس فقط تقديم هبات مادية.
 - الملكية الوطنية: أن تكون المشاريع نابعة من احتياجات الدولة المتلقية لا مفروضة من الخارج.
 - الندية: الانتقال من منطق "المانح والمستفيد" إلى منطق "الشركاء" في مواجهة تحديات عالمية مشتركة (مثل المناخ) التي تضرر منها الجميع.